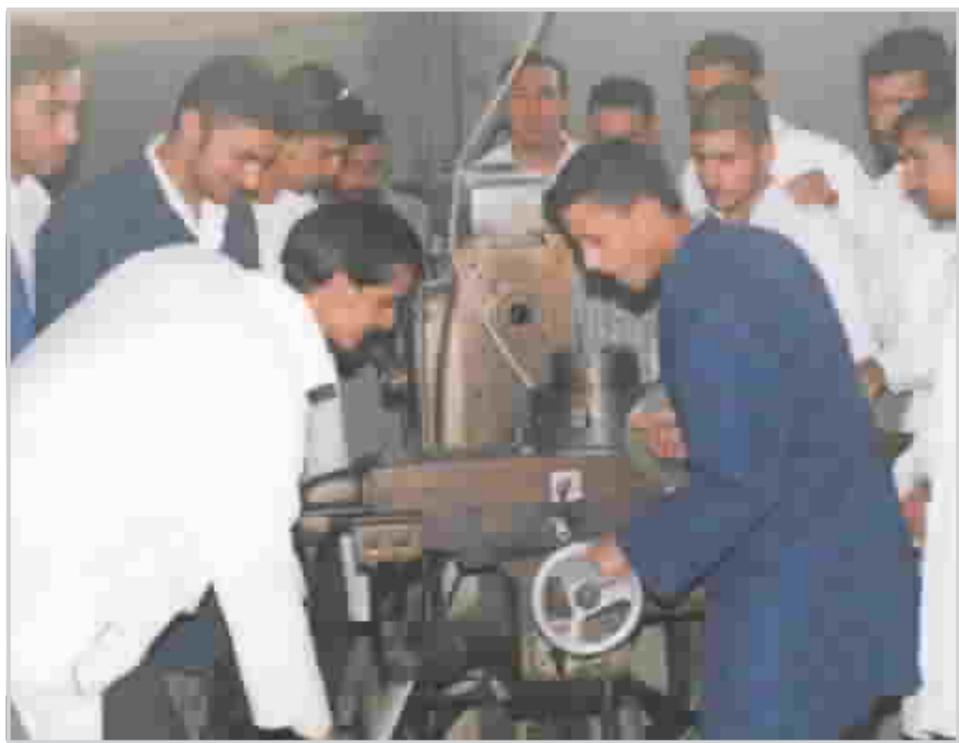


التعليم المهني في ديالى.. جيل من المشكلات!

بنايات ومكان ومناهج قديمة، وشعور بالهامشية والإهمال!

ديالى/ المدى

مؤشرات كثيرة يمكن الركون إليها واعتمادها لقياس مدى التقدم العلمي والحضاري لأي مجتمع، والمستوى الذي عليه التعليم المهني هو واحد من تلك المؤشرات، فمن خلال هذا التعليم يجري إعداد الملاكات الفنية الوسطى التي تأخذ على عاتقها مهمة تسيير العملية الإنتاجية والتنمية، ففي البلد، ففي مجالات الصناعة والزراعة والإدارة. وإذا كان التعليم المهني قد شهد تطوراً نسبياً في عقد السبعينيات فإنه عاد وتدهور واقعه بشكل خطر بدءاً من الثمانينيات ووصل به الحال إلى وضع لا يحسد عليه في تسعينيات الحصار. أما اليوم فهو ينوء بعبء إرث ثقيل، ويعاني التخلف والإهمال، ومن خلال القيام بجولة ميدانية في عدد من مدارس التعليم المهني يمكننا الوقوف على ركام من المشكلات التي تتطلب حلولاً جذرية لتجاوزها. ويعد النهوض بواقع هذا التعليم واجباً وطنياً في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا، ونحن بصدد بناء عراق جديد مزدهر.



عمره ٦٥ عاماً، أثارت الإدارة قديم بومشكلتنا الكبرى هي مع الكهرباء إذ كيف يمكن تشغيل المكائن والأجهزة وتدريب الطلبة من دون كهرباء التي تقطع ساعات طوال، وليس لدينا مولد، وأيضا لا توجد مواد لأغراض التمارين. أما المكائن والأجهزة فهي قديمة، وحتى تلك التي تسلمناها حسب مذكرة التسليم فهي قديمة أيضاً (أكد أحد رؤساء الأقسام لنا إن كثيراً من تلك المكائن جاءت وقد انترعت أجزاء مهمة منها).

ويضيف المهندس لطيف محمد حسن: إن عدد ملاكنا التدريسي والتعليمي ١٢٠، وهناك تكديس للمعلمين الصناعيين في الأقسام.. لدينا قسم صيانة الحاسوب الذي تخرجت فيه الدفعة الأولى في العام الماضي، وفيه سبعة من أجهزة الكمبيوتر الموضوعية في مكان رطب غير صالح لاستخدام الحاسوب. وعلى الرغم من هذا فقد حققنا أعلى نسبة نجاح خلال السنوات الخمس الأخيرة بين المدارس المهنية في محافظة ديالى.

لم نعد صانعين
وتحدث معاون شؤون الطلبة في الإعدادية السيد خليل عبد محمد عن جوانب أخرى من مماناة مدرسته فقال: في السبعينيات والثمانينيات كانت المدارس المهنية منتجة وكنا نقيم معارض سنوية ونبيع خلالها منتجاتنا.. الآن توقف الإنتاج وإقامة المعارض بسبب عدم وجود مواد تمارين وكذلك محدودية تشغيل المكائن بسبب شحة الكهرباء.. هناك مشكلة الكتب المدرسية أيضاً.. بعض الكتب لم تصل إلينا حتى الآن، مثل مادة اللغة الإنكليزية للصف الأول. وبعضها وصلت بعد نصف السنة.. كما أن لدينا أكادماً من الملاكات الفنية التي وضعتها مديرية التربية في ساحات الإعدادية، خشبها قديم، ومتروكة تحت المطر، ومعرضة لخطر الحريق. اقترح أن تباع في المزاد العلني، أو ترسل للمعمل الإنتاجي لوزارة التربية للإفادة منها.

وأود بهذه المناسبة (والكلام لا يزال للسيد خليل) أن أتوجه إلى الإقبال على المدارس المهنية قد تضاعف، ففي العام الماضي قبلنا ٣٣٠ طالباً، فيما لم يتقدم للدراسة في إعداديتنا في هذا العام سوى ١٠٠ طالب. والسبب هو تأخر إعلان العهد الفني في بقية بقول جميع خريجي إعداديات الصناعة في المحافظة. أي أن هذا القرار أعلن عنه بعد غلق باب

المشكلات التي تعانينا. وقال إن التدريب الصيفي بحاجة إلى رعاية ودعم من الوزارة مباشرة من خلال منح مخصصات للمدرسين والطلبة، ومخاطبة الدوائر المعنية التي تستقبل الطلبة المتدربين للأهتمام بهم. كما أن التدريب هناك يفترق إلى وجود منهج خاص به. من جانب آخر نلاحظ ضعف الإقبال على التعليم المهني في الوقت الحاضر ولنأخذ إعدادية الزراعة على سبيل المثال المهتدة بالإلغاء في العام القادم إذ لا توجد فيها الآن سوى شعبتين من المرحلة الثالثة. وشعبة من الصف الثاني وهم من القسم الصناعي وأساسهم من المدارس المهنية المسائية التي ألفت.

نحن مهمشون

أما المهندس محمد خلف وهو اختصاصي تربيوي مهني، والمهندس داود سلمان وهو اختصاصي إداري مهني فيشكون من عدم وجود أمكنة خاصة للمشرفين الاختصاصيين المهنيين بعد نقل قسم التعليم المهني من بناية التريبة إلى جناح يفترق إلى أبسط شروط البناء الجيد، فهذا الجناح هو قاعة قديمة تابعة لإعدادية بعقوبة الصناعية.. يقول السيد محمد خلف: هل يصح هذا المكان الرطب لكتابة بحوث علمية؟ وكيف يحترقنا مدير المدارس الذين يزوروننا حيث أكد مسألة المناهج التي أضحت قديمة لا تلائم التطور التقني في حياتنا العصرية، كما أن الملاك الفني من مهندسين ومعلمين صناعيين بحاجة إلى دورات تطويرية، ولا سيما في مجال الحاسوب. كما أن شخصية بعض المعلمين والمدرسين ضعيفة، كما يقول، فهم لا يتخذون تدابير صارمة تجاه الطلاب خصوصاً في الامتحانات، فنجد أن مجال الغش في الامتحانات الفضلية كبير، وهذا ما يقلل من قيمة التعليم.

خريجون لا يتقنون التصنيع

وقال المهندس عبد المنعم: إن الورش الصناعية في معظم مدارسنا معطلة بسبب عدم توفر المولدات الكهربائية، وعدم وجود مواد التصنيع من (خشب، حديد، بليت، أسلاك لف، الخ). وفي الغالب يتخرج الطالب في المرحلة الإعدادية المهنية وهو لا يتقن صيانة وتصليح أو تأسيس المكائن والمعدات في مجال اختصاصه لأنه يقضي ثلاث سنوات دراسية ولا يشغل الماكينة في الورشة وإنما يكتفي بالتفرض عليها. وأيضا أريد أن أؤكد أن خريجي التعليم الصناعي كانوا سابقا يعينون في مؤسسات ودوائر الدولة فنيين وملاكات وسطى، وفي الوقت الحاضر، إذا لم يقبلوا في المعاهد والكليات فإنهم ينضمون إلى جيش العاطلين عن العمل.

بناية قديمة وطلة

بعد انتهاء جولتنا في بعض المدارس المهنية في المحافظة توجهنا إلى قسم التعليم المهني في المديرية العامة للتربية في ديالى، والتقىنا أولاً بالباحث العلمي هناك الدكتور سعد ذياب الذي أعاد على مسامعنا مشكلات قسم البناءات، حيث لم تشمل المدارس المهنية بمشاريع الترميم، وقدم أو عدم توفر العدد والمكائن، وعدم توفر مواد التدريب، ومشكلة الكهرباء، والعدم الدورات التطويرية للمدرسين والمعلمين. وأشار الدكتور سعد إلى ضعف أو انعدام متابعة وزارة الاختصاصيين والخبراء من ديوان الوزارة ومديرية التعليم المهني لمدارسنا للوقوف على

توزيع بعض الكتب قال مدير القسم: إن قسماً من الكتب الآن تحت الطبع وستصل إلينا قريباً. ولم ينف ضعف الإقبال على الدراسة في مدارس التعليم المهني، فقال: بعض الأقسام تكاد تندثر مثل قسم التصميم والخيطة حيث ليست لدينا الآن سوى ثماني طالبات من الصف المنتهي في إعدادية التحدي في الخالص. وتحدث مدير القسم عن الدورات التدريبية وضرورة إقامتها قانلاً: آخر دورة تدريبية لجميع الاختصاصات أقمناها بإشراف قسمنا في كانون الأول الماضي، ونحن بحاجة إلى دورات متخصصة بإشراف الوزارة ومديرية التعليم المهني في داخل القطر وخارجه لرفع مستوى كفاءة الأداء عند ملاكنا التدريسية والفنية.

واقترح مدير القسم أن تشيد أبنية مدرسية متخصصة للصناعة، فيبعض المدارس الصناعية هي فعلاً موجودة في أبنية مدارس ابتدائية. كما اقترح توفير مولدات كهربائية لجميع المدارس المهنية، وقال: كتبنا بهذا الخصوص إلى الجهات المعنية فأقسام الميكانيك وصيانة الحاسوب

مخصصات تدريب للطلبة وذلك لسد أجور النقل والطعام، وضرورة حصول خريج التعليم المهني على شهادة تأييد بالتدريب من المركز الذي اقترحنا إنشاءه، إلى جانب الوثيقة المدرسية، على أن تفرض إجراءات رقابية على منح تلك الشهادة كجزءاً من متطلبات التعيين أو القبول في الكليات والمعاهد.

وهذا بعد؟

لا شك في أن ظروف البلد الامنية والسياسية والاقتصادية تحول دون تذليل مشكلات التعليم المهني كلها في وقت قصير، ولا أظن أن الوزارة ومديرية التعليم المهني فيها وكذلك المديرية العامة للتربية في ديالى غافلة عن وجود هذه المشكلات، وهناك محاولات لحلها، حيث كانت

في إعداديات الصناعة على سبيل المثال بحاجة ماسة لمثل هذه المولدات.

اقتراحات

يقترح مدير إعدادية حطين المسائية المهندس عبد المنعم عبد الكريم تمويل المدارس المهنية سنوياً بسلف نقدية لغرض شراء المواد الأولية ومواد التمارين وقطع الغيار وإعادة العمل بنظام الاستهلاك للموجودات المستديمة التي أكل الدهر عليها وشرب. كما يقول. أو استبدالها، علماً أنه توجد في مدارسنا أجهزة وأدوات وآلات يزيد عمرها على ٥٠ سنة. وإشراك جميع الفنيين من مهندسين ومعلمين صناعيين في دورات تطويرية حديثة، وإعادة العمل بصرف مخصصات الخطورة والمخصصات الهندسية للملاك التدريسي والتعليمي. وكذلك زيادة القبول في المعاهد والكليات للطلاب المتخرجين من المدارس المهنية، وتعيين هؤلاء الخريجين في دورات الدولة. واستحداث بنايات نموذجية للمدارس المهنية التي لم تبني منها في ديالى أبنية واحدة منذ أكثر من

ربع قرن. وأخيراً يتحدث مدير إعدادية بعقوبة المهنية السيد رعد عبد الهادي عن قضية التدريب الصيفي لطلبة التعليم المهني في الغالب، ولا سيما عند إرسال الطلاب إلى دوائر الدولة لهذا الغرض حيث تقوم هذه الدوائر بوضعهم. أي الطلبة المتدربين. في الاستعلامات، أو تكليفهم بقطع التذاكر في المستشفيات مثلاً، وبالتالي تزويدهم بكتاب يفيد أنهم أكملوا التدريب الصيفي بدرجة ٩٠٪، أو ١٠٠٪، وبعض الدوائر تطلب من الطلبة المتدربين الذهاب إلى بيوتهم، والمجيء في نهاية الفترة المحددة لتسلم كتب مشاركتهم. ستجدونها جاهزة، يقولون لهم. ولذا نقترح. والكلام لا يزال للسيد رعد: إنشاء مركز مهني للتدريب في كل محافظة يكون تابعاً لقسم التعليم المهني في المحافظة، ومجهزاً بوسائل التدريب للاختصاصات المهنية كافة، يديره مشرفون اختصاصي، ويكون التدريب فيه مواكبا للتطور العلمي في باقي دول العالم، وصرف

مخبرات تدريب للطلبة وذلك لسد أجور النقل والطعام، وضرورة حصول خريج التعليم المهني على شهادة تأييد بالتدريب من المركز الذي اقترحنا إنشاءه، إلى جانب الوثيقة المدرسية، على أن تفرض إجراءات رقابية على منح تلك الشهادة كجزءاً من متطلبات التعيين أو القبول في الكليات والمعاهد.



الأساس لبناء بلد متطور مزدهر راق. أمل العراقيين جميعاً. وفي هذا المقام نقترح إقامة ندوة، أو مؤتمر موسع في بغداد لمناقشة واقع التعليم المهني في القطر يحضره مندوبون من أقسام التعليم المهني في المحافظات، والمشرفون الاختصاص، وباحثون معنيون بالتعليم المهني، ومن الضروري أيضاً دعوة المنظمات الإنسانية التي لها مقدرات في التغطية ومنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة للوصول إلى أنجع الحلول وأسرعها، فالزمن، مع التاجيل والتلكؤ والانتظار، لن يجري لصالحنا على أية حال، وكما تعلمون.